مقياس تحليل الوثائق السياسية و المواثيق الدولية
من اعداد الأستاذ قارة وليد

اهداف تدريس المادة :

تسعى هذه المادة لتمكين الطالب من فهم وتحليل النصوص والوثائق السياسية و الدولية من خلال التحكم في الأدوات والمناهج الضرورٌة لذلك ، بهدف التعرف على تأثيراتها (محلياً – إقليمياً – دولياً)

مقدمة :

إن إجراء أي بحث أو دراسة ميدانية كانت أم نظرية وفي شتى حقول المعرفة عامة، وفي فروع الدراسات القانونية على وجه الخصوص تتطلب معرفة العديد من التقنيات والمهارات والإلمام بخطوات وقواعد منهجية، التي تعتبر المرحلة الأهم في إنجاز البحث العلمي، هذه القواعد والتي من بينها تحليل النص سواء كان قانوني أو سياسي كآلية يلتجأ إليها الباحث من أجل الإحاطة ما أمكن بفحوى النص واستيعابه وبيان أصله ومصدره وتحليل لغة كتابته .

المحور الأول : الاطار النظري

1 مفهوم التحليل

أ- تعريف التحليل :

ب - المناهج المشابهة

التعليق على النص

تفسير النص .

2- أشكال الوثائق و المواثيق

- وثائق وطنية رسمية / دستور – قرار أو خطاب سياسي
- مواثيق دولية / اتفاقيات، معاهدات،اعلانات،بروتوكولات (عالمية ، اقليمية ، ثنائية) – قرارات أممية

المحور الثاني :الخطوات المنهجية لتحليل الوثائق

من أجل تحقيق الهدف من التحليل ،حث أن يتبع أول مرحلة و الخاصة بفهم النص، وتحديد مجالات موضوعه لتسهيل وضع تصميم متين وتيسير عملية التحليل .

أولا: مرحلة فهم الوثائق و المواثيق :

تعد هذه المرحلة أهم مرحلة ، أذ ينبغي على الباحث أن يجمع المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو الاتفاقية ، حيث تعتبر أساس لفهم الوثيقة و تحليلها ،و تتمحور هذه المرحلة فيمايلي :

1 - الدراسة الوصفية: تستلزم القراءة المتعددة والمتمعنة للوثيقة ،من أجل تحديد العناصر التالية :

- طبيعة النص: هل هو نص سياسي ، قانوني ، اقتصادي ، امني ... ، هل هو موضوع عام أو متخصص وهل هو مجرد مشروع دستور، دباجة اعلان أو معاهدة ،اتفاقية دولية...
- مصدرالوثيقة: ويقصد بها الجهة المصدرة للنص فقد يكون البرلمان أو الحكومة ، او هيئة الأمم المتحدة أو منظمة اقليمية ما ...

- تاريخ صدورالوثيقة: وذلك لمعرفة ما إذا كان النص جديداً، معدلاً تغييرا لموقف معين ، حتى يشير إليه المحلل عند تحليله.
- تحديد المصدر الذي أخذ منه النص الأصلي للوثيقة أو الاتفاقية .
- استخراج موضوعه المحدد.

2- الدراسة الشكلية : هنا يتم تقسيم النص والتسطير على الكلمات والمصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه ،وتتمثل هذه الدراسة في معرفة:

- البنية الطباعية للوثيقة : ويقصد بها بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي يتكون منها النص، وهذا يساعد المحلل ويسهل عليه عملية وضع خطة للتحليل.
- البنية الاصطلاحية: على الباحث أو المحلل أن يقوم بتحديد المصطلحات المعتمدة في النص، وتحديد نوعها، فقد تكون مصطلحات قانونية أو سياسية أو تقنية أو اقتصادية، حتى يعلم من خلالها اللغة المستعملة هل هي لغة سليمة، مترجمة....، عدد اللغات الصادر بها ، ثم استخراج الكلمات المفاتيح، والتي من شأنها أن تسهل على المحلل تحديد مضمون النص بشكل دقيق.
- البنية الخارجية للوثيقة :فالمتعارف عليه أن أي وثيقة لا تصدر منعزلة ، حيث يستند تحليلها على ضوء محيطها الخارجي، أي بربطها بما قبلها أو بما يوازيها أو بما بعدها من نصوص أخرى.

ثانيا: مرحلة التحليل

يتوقف تحليل النص القانوني على ضرورة احترام التقسيم المتعارف عليه، والذي يبدأ بمقدمة ثم عرض فخاتمة.

المقدمة :
إذا كانت المقدمة هي الممهدة للعرض والمدخل له، فإنه لا يجب أن تطغى عليه وأن تكون مختصرة ومركزة .
ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة في تحليل أي نص قانوني نذكر :

- تقديم الإطار العام - تسمية الوثيقة أو الاتفاقية + الاطار الشكلي (نوع الوثيقة :" بيان – اتفاقية – معاهدة – دستور" / عدد النصوص و المواد / تقسيم الوثيقة- اللغة)
- الاطار المكاني و الزماني(مكان اصدار الوثيقة – مكان انعقاد المؤتمر الذي انبثقت عنه الاتفاقية – تاريخ اصدار الوثيقة - الجهة أو الدولة أو المنظمة التي أصدرت الوثيقة أو الاتفاقية - أطراف الوثيقة أو الاتفاقية – مجالها الجغرافي (عالمية .اقليمية. ثنائية. وطنية))
- الظروف المحيطة بإصدار الوثيقة (أسباب اصدار الوثيقة و الظروف المتزامنة مع اصدارها و تنفيذها)
- الإشارة إلى نوع النص هل هو نص عام أم هو نص خاص،
- تحديد موضوع النص.
- ذكر الوثائق المماثلة والمشابهة، التي لها نفس الهدف سواء من حيث الأحكام أو من حيث النتيجة المرجوة من الوثيقة
- طرح الإشكالية أو الاشكاليات
- الإعلان عن الخطة أو التصميم: وعادة يؤخذ من بنية الوثيقة ، ويمكن أن يجتهد الباحث في تقسيمه الى جزئين أو ثلاثة.

العرض :
فيه يتم مناقشة كل الأفكار و الأحكام الأساسية المتضمنة بالوثيقة والمتعلقة به ويعتمد فيه على ما يلي :

1 - ضرورة وضع شرح للوثيقة أو الوثائق(الاطار الموضوعي : مضمون الوثيقة بشكل عام – تحليل المواد او النصوص و استنتاج الأفكار و أحكام الاتفاقية – الاجراءات و الآليات) بالاعتماد على مضمون الوثيقة و على ما درس التلميذ لتأكيد أفكار الوثيقة أو الوثائق.

2- تقييم للموضوع، يتم فيه الحديث حول مدى ملائمة الأفكار و الأحكام التي ينص عليها النص موضوع التحليل مع الظروف الواقعية (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...) المصاحبة للنص وانعكاساتها (محلياً – إقليمياً – دولياً)

3- النقد و الاستنتاج عن طريق القياس، عن طريق إعمال مفهوم المخالفة، أو استعمال مفهوم الموافقة (من خلال مقارنتها بالوثائق الأخرى ذات الصلة و تحديد الثغرات او النقائص أو التناقضات)

4- ان كانت اتفاقية دولية يتم اسقاطها على الواقع المحلي في الجزائر

الخاتمـــة :
هي عبارة عن استنتاجات وخلاصة لما تم التوصل إليه من خلال موضوع التحليل ويمكن أن تتمثل في مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء، أو ترميم النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام، مع إمكانية طرح صيغة جديدة بديلة.

المحور الثالث – الاطار التطبيقي (نماذج مختارة)

1 - الوثائق الوطنية

-الدستور الجزائري (دستور 1989- 1996- مشروع الدستور الجديد

-خطـاب رئيس الـجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية للإطارات 26 ديسمبر 2006 قصر الأمم. الجزائر

رسالة رئيس الـجمهورية بـمناسبة اليوم العالـمي لـحقوق الإنسان 10 ديسمبر 2006

2 - المواثيق الدولية

-ميثاق الأمم المتحدة

- معاهدة الاتحاد الأوروبي – اتفاقية شنغن

- اتفاقيات ثنائية حول ترسيم الحدود أو التبادل التجاري او التعاون في مجال تسليم المجرمين

- اتفاقيات جنيف الأربع حول النزاعات المسلحة

- قرارات أممية – قرار 2195 المتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها الأمن و السلام الدوليين – 2178 أو 2083 الخاص بالتهديدات التي يتعرض لها الأمن و السلم الدوليين بفعل أعمال الارهاب – قرار 2171 - قرار 2099 الخاص بالصحراء الغربية

———— بتاريخ 2016-01-30